النص العربي المحقق بين عيوب النسخ والطباعة وإشكالية التأويل والقراءة

د. المغيلي خدير

جامعة أدرار

لقد عرفت المخطوطات العربية تدوينات كثيرة عبر عقود عديدة من الزمن، وحقب تاريخية متنوعة، جعلت المخطوط الواحد منها ينسخ نسخاً متعددة، فشابت بعضها عيوب كبيرة في الكتابة لطالما أرقت المحققين والقراء على حد سواء، لكن الذي كان وقع أكبر على عقول المثقفين والباحثين هو وقوع بعض المحققين في التصحيف والتحريف عمداً أو سهواً، مما شكل فهماً خاطئاً لبعض النصوص المحققة وحرفها عن صوابها، ولنا أن نقرأ أي مرجع من المراجع العربية التي تشير إلى منهجية التحقيق، لنجد إشارات عديدة لبعض تلك النصوص التي حملت في طياتها لغزاً خطيراً كان يجب التريث أمامه قبل تفسيره .

ولعل أبرز هاته الأقلام التي نبهت إلى خطورة التحريف والتصحيف، ما كتبه عبد السلام هارون في كتابه قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، حيث نجده يقول:(وليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ؛ فإن متن الكتاب حكم على المؤلف وتأريخ لتفكيره، وهو كذلك حكم على عصره وبيئته...كما أن ذلك الضرب من التصرف، عدوان على المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير أو التنقيح.)[1] فالوقوف على ما جاء في النص المحقق يقتضي عدم التصرف في الكلام تصرفاً يخرجه عن مدلوله الحقيقي، كما يحصل عند بعض المحققين، أو إخرج الكتاب في طباعة تشوبها الكثير من الأخطاء والعيوب، ذلك أن بعض دور النشر المعاصرة (تجعل همها الأول والأخير هو الحصول السريع والمضاعف على العائد المادي الذي ينجم عن إخرج

[1] قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، عبد السلام هارون، مكتبة السنة، القاهرة– مصر، ط1، 1988م، ص13.

الكتاب)[1]، ولنا في تحقيق وطباعة كتاب المفردات للراغب الأصفهاني خير نموذج عن ذلك التقصير الذي لمسناه من خلال قراءتنا له وحصولنا على تحقيقين مختلفين له، سنأتي على اختلافهما وعيوب النسخ والتحقيق في أحدهما في نهاية مداخلتنا.

وقد نبه رمضان عبد التواب في مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، إلى خطورة تأويل وقراءة نص محقق به تحريفات فاحشة وشوائب تنبأ بخطورة أن يصبح الخطأ في عقل القارئ العربي والمأول للخطاب مدلولاً صحيحا، ويستمر تداوله بين المثقفين والمتعلمين، وتلك هي الكارثة الكبرى حين يصبح التراث العربي عرضة للتبديل والتحريف في مضمونه الصحيح، فُينسب لأعلامه ما ليس لهم، ويُقوّلُهم البعض ما لم يقولواْ ولنا في مثال جاء به رمضان عبد التواب خير دليل على خطر التأويل والقراءة لأمثال هاته النصوص المحققة.

فقد أتى بنص ذكره السيوطي في كتابه المزهر يتحدث فيه عن القبائل التي أخذت منها اللغة، وكان السيوطي قد نقله من كتاب الألفاظ والحروف للفارابي، لكن الذي حقق كتاب الفارابي مهدي محسن لم يكن يدرك أن النص محرف[2] بتصحيف في بعض كلماته، يقول السيوطي:(وبالجملة فإنه لم يؤخذ لا من لخْم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قُضاعة وغسَّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس)[3] ، وللأسف الشديد لقد تلقى الفارئ العربي هذا النص من كتاب المزهر وأوله تأويلاً يتماشى ومضمون النص، دون أن يُقنع باله بأن اليمن لم تكن مجاورة لليونان، وأن بكراً لم تكن ممتدة كل هذا الامتداد لتجاور فارس في شرق إيران وتجاورالقبط في غرب مصر.

ولأن التحريف الذي شاب نص الفارابي هو نقص في مخطوطة كتابه الألفاظ والحروف ترتب عنه تحريف من الناسخ ظهر في المزهر ولم ينتبه له محقق كتاب

---

[1] المرجع نفسه، ص89.

[2] ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى واللمحدثين، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1985م، ص6.

[3] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تح: محمد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط1، 2005م، ص174.

الفارابي، كما لم ينتبه له محقق كتاب المزهر، ويقول رمضان عبد التواب مستغرباً هذا الأمر (ويتحير الباحث ويزداد عَجَبُه، حين يرى مجموعة كبيرة من علمائنا الأفاضل، يقتبسون هذا النص من المزهر، ويضعونه في بحوثهم، دون أن يُخطر على بالهم أن به تحريفات فاحشة، وثوقاً منهم بنص قد طبع محققاً، هو نص المزهر؛ فهذا هو الشيخ محمد الدسوقي، في كتابه تهذيب الألفاظ العامية، والمستشرق الألماني أوجست فيشر، في كتابه المعجم اللغوي التاريخي...والدكتور مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة والدكتور صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة والدكتورة بنت الشاطيء في كتابها: لغتنا والحياة...كل هؤلاء العلماء الأفاضل، يقتبسون نص المزهر، ولا يقفون أمام عبارته التي لا يقبلها العقل، لأنهم وثقواْ فيه.!)[1]، ذلك أن السيوطي أورد النص نفسه في كتابه الاقتراح بشكل صحيح ليس فيه تصحيف لكلمة النمر التي أصبحت في النص المحرف اليمن ولا لكلمة النبط التي صيرها الناسخ القبط وذكر السيوطي ذلك أثناء حديثه عما يحتج به من كلام العرب[2].

فما يبين خطر تأويل هاته النصوص المحققة هو ثقة القارئ المؤوّل للنص في طباعته وتحقيق صاحبه إلى حد الاعتراف بصدقية حديثه وسلامة شكله ووضوح دلالته، ولا عجب إن وجدنا من يعتز برأي عالمه ولا يتنازل عنه، فالخطأ جسيم والعبأ يتحمله محقق التراث العربي الذي نسي أن أمانة التحقيق تقتضي إثبات صحة ما يقوله صاحب المخطوط فربما الناسخ ألصق به مالا يُعرف به، أو يصدقه العقل، وكان حرى بالمحقق أن يحقق في المجال الذي يملك ناصيته ويُحسن تأليفه، فلقد أخطا علماء في التحقيق ونسبوا لأناس ما ليس لهم كالذي حدث مع طه حسين، حين نسب مضمون كتاب نقد النثر لقدامة بن جعفر؛ ليتضح بعد ذلك أنه جزء من كتاب البرهان في وجوه البيان لأبي حسين بن وهب الكاتب، ونشره في بغداد الباحث أحمد مطلوب والباحثة خديجة الحديثي سنة 1967م، ثم نشره بالقاهرة الباحث حفني شرف سنة 1969م[3].

---

[1] مناهج تحقيق التراث بين القدامى واللمحدثين، ص6، 7.

[2] ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1998م.

[3] ينظر: منهج البحث الأدبي واللغوي، محمد علي عبد الكريم الرديني، شلتاغ عبود، دار الهدى، الجزائر، 2010م، ص315.

فلو أن القارئ صدَّق ما قاله الأديب طه حسين وأوّل مضمون النص المحقق في الكتاب على أنه كلام قدامة بن جعفر لكان ذلك إجحافا في حقه، واعترافا بمنهجه في الكتاب على أنه المنهج النقدي الذي جاء به قدامة في نقد النثر، والبون شاسع بين منهج قدامة وأبي حسين الكاتب، فانظرواْ إلى خطر تأويل نصوص تراثية، ذلك التراث الذي يرومه الباحث العربي شوقاً إلى كشف أسراره، والنهل من معينه، لكن طموحه هذا قد يصطدم بأمثال هاته النصوص، فيكون اعتقاده بما جاءت به أكبر من أن يعالجه مصحح لهاته النصوص أو منبه إلى خطورتها، لأن تأويل النص وقراءته تحكمه ضوابط، لعل أبرزها القدرة اللسانية المتمثلة في معرفة المحقق بقواعد لغته، والتي تمكنه من فهم النصوص، لينتقل بعدها إلى الإنجاز.

و ضابط الإنجاز من الضوابط الدالة على التحقيق الفعلي لما ورد في النصوص، والعلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل، فلحظة التأويل هي لحظة استجلاء المعنى انطلاقاً من شكله وبنائه، وتأويل النص باعتماد مبانيه المجازية وأشكال الخرق والخروج عن الصحيح ومقياس نجاح النص المحقق رهن بمدى حثه واستثارته للقارئ وإرغامه على التأويل الصحيح واستخلاص معانيه[1] ، وما أكثر الخروقات في تلك النصوص البعيدة عن الروح العلمية المنسوخة منها والمحققة والمطبوعة التي أصبحت تفرض نفسها في واقعنا التعليمي والثقافي بكل ما تحمله من عيب في مضمونها واختلاف في نسخها واضطراب في تحقيقها وطباعتها ناهيك عن ثقة المتعلم في مصدرها.

ولذلك دعا بعضهم إلى توحيد الانتساخ دفعاً للاشتباه والخوف من وقوع القارئ في التأويل الخاطئ. ومن هؤلاء بشار عواد معروف الذي ألمح إلى ذلك تلميحاً دقيقاً لا يكاد يخلو من التأكيد على ضرورة مراعاة إشكالية التأويل والقراءة في النصوص المحققة، سيما التي حملت عيوباً في النسخ أو الطباعة، فيقول مستشهداً برسم الهمزة وكتابتها: (ولم يكن القدماء في الأغلب يكتبون الهمزة ونادراً ما يفعلون ذلك، فأدى هذا الأمر إلى اختلاط المقصور بالمدود، والكتب المطبوعة مليئة بمثل هذا

---

[1] ينظر: من المعرفة اللغوية إلى المعرفة النصية أو الحديث عن ضوابط التأويل، أحمد الفوحي، مجلة علامات، العدد 13، 2000م، موقع سعيد بنكراد، ص1.

الاختلاط حسبك أن تمعن النظر فيها لتجد منها عشرات أمثلة، فينبغي للمحقق ملاحظة هذا الأمر والتروي فيه ومراجعة المعجمات اللغوية والرجالية قبل القطع به. ويلاحظ أن كثيراً من النساخ يضع مدة على الألف الذي يسبق الهمزة نحو كتابتهم علياَ وشيماَ ونحوهما فيتعين الانتباه إلى ذلك.)[1] ، فلو أن المحقق لم ينتبه إلى مثل هذه العيوب النسخية والطباعية لوقع في التأويل الخاطئ للنصوص، ولربما كان قد قرأ علياء علياً وشيماء شيَماً؛ وجعل المتلقي يتلقى النص بخطئه ليصبح تداوله بين الباحثين أمرا فيه خطورة على الفكر العربي .

ولقد حرص القدامى حرصاً كبيراً على تجنيب القارِئ للنصوص التأويل الخاطئ، حتى حدا بهم الأمر إلى زيادة بعض الحروف في الكلمات دفعاً لاشتباهها بكلمات أخرى تُوهم المؤول بمعنى يختلف عن الذي قصده صاحب النص، فمثلاً كانوا يكتبون مائة بالألف بزيادة الألف (خوفاً من اشتباهها بلفظة منه، ولكن كثيراً من المتعلمين صاروا يقرأونها بلفظ الألف، وهو خطأ مبين ما نحن بحاجة إليه بعد زوال العلة بظهور الطباعة الحديثة) [2]، فاشتباه الحروف عند المحقق سهواً أو عمداً هو أحد الأسباب المؤدية إلى التأويل السلبي والقراءة الخاطئة بالنظر إلى طبيعة الخط العربي القديم المتميزة بالتعقيد؛ ولأن جل المخطوطات الواصلة إلينا لم تصل بخط أصحابها، بل بخطوط نساخ فيهم العارف بأساليبها معرفة الحاذق المتمكن؛ وفيهم الجاهل بقوانين الكتابة العربية وقواعد لغتها، وهذا ما عرّض الكثير منها للتغيير والتحريف، بحيث أصبح نشرها بما هي عليه فيه أخطار على غير المتخصصين في مجالها، بل ربما طبعها بهذا الشكل الأعوج وقراءة نصوصها وتأويلها ينفي بفعله صفة النص الصحيح، فهذا الاشتباه في الحروف إنما هو راجع إلى جمهرة النساخ والمؤلفين الذين لم يولوا عناية بنقاط الإعجام ووضع الحركات إلا نادراً، وكانوا يراهنون في نسخهم على ما يمتلكه القارئ من معرفة بموضوع الكتاب المخطوط[3]، وربما راهنوا على معرفة القارئ المتخصص بقواعد الكتابة العربية والمعايير اللغوية وحذقه في علوم العربية،

---

[1] ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، 1982م، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص15.

[3] ينظر: ضبط النص والتعليق عليه، ص7.

فجلهم كان يكتب للخاصة من الناس الذين يضعون الكلم في مواضعه. ويقرأون الحرف بناءً على معرفتهم بخطوط العربية، ويفهمون الكلمات ومبانيها انطلاقاً من سياقاتها.

وقد صادفنا بعضا من هاته النصوص التي اشتملت على عيوب كثيرة في كتاب المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني من تحقيق خليل عيتاني، حيث لم يكن المحقق ولا الناشر للكتاب منتبهاً إليها وخلقت لدينا إشكالية في التأويل والقراءة دفعتني للبحث عن الكتاب نفسه بتحقيق آخر لتأويل النصوص التي وقفت عليها وقراءتها قراءة سليمة وفهم مدلولها فهماً دقيقاً يبعدني عن الخطأ والتحريف.

وبعد حصولي على نفس الكتاب من تحقيق صفوان الداوودي ومقارنته بما جاء به خليل عيتاني وجدت بوناً شاسعاً بين الكتابين في تحقيق الكثير من مواد الكتاب، ولعل التصحيف الذي ظهر في تحقيق عيتاني وعدم مبالة دار النشر بذلك؛ جعلني استشعر خطورة فهم مثل هاته النصوص وتوظيفها من طرف الباحثين المتخصصين والمتعلمين في بحوثهم اللغوية والشرعية، مما اضطرني إلى تبيان نقائص هذا التحقيق وعيوبه الذي خلا من الإحالات والهوامش ومحاولة التمييز بينه وبين تحقيق صفوان الداوودي الذي كان ضابطاً لحركات الكلمات وشكلها ضبطاً متقناً ومحققاً لنصوص الكتاب دون حذف أو نقصان لما جاء فيها، ومحيلاً إلى مصادرها، ومن ثمة وبهذه المقارنة سنستوضح إشكالية التأويل والقراءة وخطرها على المتلقي العربي فيما يتعلق بنصوص كهاته التي وقفنا عليها.

فكتاب المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، والمحقق من طرف الباحث خليل عيتاني كان في طبعته الثالثة ومن طبع دار المعرفة، بيروت– لبنان سنة 2001م، وكتاب مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، المحقق من طرف الباحث صفوان عدنان الداوودي، كان من طبع دار القلم، دمشق– سوريا بالاشتراك مع الدار الشامية ببيروت– لبنان سنة 2002م وهي الطبعة الثالثة كذلك.

والغريب في الأمر أن مطبعة دار المعرفة رغم طبعها للكتاب طبعات عدة؛ إلا أنها لم تستدرك العيوب الواقعة في الكتاب ولا النقائص الواضحة في النصوص، وحتى المؤلف خليل عيتاني غفل عنها وعن جحيم تأويلها ، وربما هي أخطاء وعيوب

في النسخة المخطوطة وقع فيها الناسخ ولم يتنبه المحقق لها ولم يثبت حقيقتها، فكان أن اشترك الناسخ والمحقق ودار النشر في حصول إشكالية التأويل والقراءة عند الباحث العربي الذي تلقى النص وكله ثقة في أن ما نقله صاحب الكتاب صحيح.

وقد أحصيت بعضاً من هاته العيوب بمقارنة التحقيقين تحقيق خليل عيتاني وتحقيق صفوان عدنان الداوودي وقد جاءت متنوعة بين عيوب في الطباعة وأخرى في النسخ والتحقيق وهي كالآتي:

1- في تحقيق محمد خليل عيتاني وردت كلمة الدّخْلَة بكسر الدال وكلمة المُخْبثُ بالحاء وعليها سكون وهو تصحيف مطبعي بقلب الخاء حاءً، حيث نجده يقول: (في مادة خبث: المُحْبثُ والخَبيثُ ما يُكرهُ رداءةً وخَساسةً محسوساً كان أو معقولاً وأصله الرديء الدّخلة الجاري مجرى خَبَث الحـــــديد)[1]، أما في تحقيق صفوان عدنان الداوودي فجاءت كلمة الدخلة بضم الدال والمخبث بالخاء[2] وهو الأقرب للصحة باعتبار أن الخليل بن أحمد الفراهيدي ذكرها بالضم في قوله: (والدُّخْلة: بطانة من الأمر، يقال: إنه لعفيف الدُخْلة، وإنه لخَبيثُ الدُّخْلة أي: باطن أمره)[3].

2- وردت في تحقيق عيتاني كلمة خَبْطٌ بسكون الباء في قوله: (ويقال للمَخبُوط خَبْطٌ كما يُقال للمضروب ضَرْبٌ)[4] والصحيح ما أورده صفوان عدنان الداوودي أن الكلمة تأتي بفتح الباء[5] مستشهدا بما ذكره ابن منظور في أن الخَبَط بالتحريك، فَعَلٌ بمعنى مفعول[6]، فدل المحقق بهذا الكلام أن خَبَطٌ بفتح الباء بمعنى مخبوط ولا يُقال خَبْطٌ بسكون الباء كما ورد في تحقيق خليل عيتاني لبعدها عن التأويل الصحيح وإمكانية الترجيح.

---

[1] المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: محمد خليل عيتاني، مادة خبث، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط3، 2001م، ص147.

[2] ينظر: المصدر نفسه، تح: صفوان عدنان الداوودي، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، ط3، 2002م، ص272.

[3] معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة دخل، ج1، موقع الوراق، www.alwarraq.com، ص 315.

[4] المفردات، مادة خبط، ص148، تح: عيتاني.

[5] ينظر: المصدر نفسه، مادة خبط، ص273، تح: الداوودي.

[6] ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة خبط، ج7، دار الفكر، بيروت–لبنان، ص273.

3- في مادة لقب يقول عيتاني محققاً: (اللقب اسمٌيُسمى به الإنسان سوى اسمه الأول ويُراعى فيه المعنى بخلاف الإِعْلاَمِ)[1] والصحيح بخلاف الأَعلام بفتح الهمزة[2]

4-كما نجد عيتاني يورد نصوصاً مشوهة الدلالة ناقصة في كلماتها بسبب الحذف الذي لمسناه فيها من خلال مقارنتها بما أورده صفوان الداوودي، حيث يورد عيتاني نصاً للراغب الأصفهاني يتحدث فيه عن المجاز فيقول: (وقيل استجزت فلاناً فأجازني إذا استسقيته فسقاك، وذلك استعارة. والحقيقة ما لم يتجاوز ذلك)[3]، فواضح من العبارة الأخيرة أن هناك لبس جلي عند تأويل النص المحقق لعدم ارتباط الكلام بعضه ببعض وكأن الراغب يتحدث عن الحقيقة في آخر النص، وذلك ما أشار إليه الداوودي في تحقيقه فنقل النص نفسه غير منقوص ولا مقطوع الكلام فقال: (وقيل استجزت فلاناً فأجازني إذا استسقيته فسقاك، وذلك استعارة. والمجاز من الكلام ما تجاوز موضعه الذي وضع له، والحقيقة ما لم يتجاوز ذلك)[4]. فالنص يتحدث عن مفهوم المجاز والحقيقة، لكن الذي غفل عنه الباحث محمد خليل عيتاني أن النص فيه حذف فاحش أثر في مدلوله وفتح الباب أمام تأويله تأويلاً سلبياً ينقص من قيمته كتراث يقدم للأجيال ويميط اللثام عن مفهوم الحقيقة والمجاز عند علم من أعلام العربية هو الراغب الأصفهاني، ولو أن الباحث اعتمد على نسخ كثيرة لوصل إلى ذلك الحذف في النص المحقق والمذكور سابقاً ولأخرجه من ضبابيته العمياء كما فعل صفوان الداوودي.

كما أن المحقق عيتاني لم ينتبه إلى حركات بعض الألفاظ ودلالتها كتلك الألفاظ المتشابهة في المبنى والمختلفة في الدلالة، حيث يورد لفظة الغَناء الدالة على الجزاء بالكسر فيقول:(الجزاء الغِنَاءُ والكفاية...والجزاء ما فيه الكفاية من المقابلة إن خيراً فخير وإن شراً فشر)[5] ، وأوردها الداوودي في تحقيقه بفتح الغين فقال: (الجزاء

---

[1] المفردات، مادة لقب، ص 456، تح: عيتاني.

[2] ينظر: المصدر نفسه، مادة لقب، ص744، تح: داوودي

[3] المصدر نفسه، مادة جوز، ص110، تح: عيتاني

[4] المصدر نفسه، مادة جوز، ص 211، 212، تح: داوودي

[5] المفردات، مادة جزاء، ص100، تح: عيتاني

الغَناءُ والكفاية)[1]، فلم يفرق خليل عيتاني في تحقيقه بين الغَناء بالفتح والغِناء بالكسر وترك النص على شوائبه وأوله تأويلاً خاطئاً دون أن يدقق النظر في دلالته، فالنص يتحدث عن الجزاء الذي يُعطى لمن يستحقه للدلالة على الغَناء ووفرة العطاء، ولا يدل على الغِناء الذي هو الطرب يقول صاحب الصِحاح مفرقاً بين الغَناء والغِناء (والأغنية: الغِناء، والجمع الاغانى.تقول منه: تغنى وغنى، بمعنى. والغَناء، بالفتح: النفع. والغِناء بالكسر من السماع)[2].

ومن هنا نخلص إلى أن تحقيق النصوص عمل يحتاج دراية بمنطوق اللغة ومكتوبها، ليحقق المحقق ذاتية النص بوصفه تراثا يخدم الباحثين ويوجههم الوجهة الصحيحة في العمل بمقتضاه والزود عن عرينه بوفرة الإنتاج ولا يكون ذلك إلا بقراءة النصوص قراءة صحيحة وتأويلها تأويلاً يتماشى وما أراده صاحب النص، ولذلك وجب العمل على:

-توحيد طريقة النسخ بين الباحثين في مجال المخطوط

-إلزامية التخصص في موضوع المخطوط المحقق

-فرض رقابة قانونية على دور النشر فيما تنشره من مخطوطات مطبوعة ومعاقبة المتورطين في تشويه التراث كان محققاً أو باحثاً.

-إنشاء هيئات متخصصة في التحقيق تضم أساتذة وباحثين في جميع المجالات وتكوينهم في مجال التحقيق وتكليفهم بتحقيق التراث تجنباً لما يحدث من تأويلات وقراءات خاطئة عند المحققين غير المتمرسين.

-أن يستدرك المحقق أخطائه في الطباعات اللاحقة للنص المحقق إذا وقع في أخطاء تشوه مضمون النص المحقق وتفتح أمام المغرضين وغير المغرضين تأويل النص على حسب أهوائهم.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] المصدر نفسه، مادة جزا، ص 195

[2] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، مادة غنى، ج8، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط4، 1987م.ص 379.

قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، عبد السلام هارون، مكتبة السنة، القاهرة– مصر، ط1، 1988م،

[2] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تح: محمد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط1، 2005م،

[3] مناهج تحقيق التراث بين القدامى واللمحدثين، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1985م.

[4] الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1998م.

[5] منهج البحث الأدبي واللغوي، محمد علي عبد الكريم الرديني، شلتاغ عبود، دار الهدى، الجزائر، 2010م.

[6] من المعرفة اللغوية إلى المعرفة النصية أو الحديث عن ضوابط التأويل، أحمد الفوحي، مجلة علامات، العدد 13، 2000م، موقع سعيد بنكراد.

[7] ضبط النص والتعليق عليه، بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، 1982م.

[8] المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: محمد خليل عيتاني ، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط3، 2001م،

[9] المفردات في ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني ، تح: صفوان عدنان الداوودي، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، ط3، 2002م

[10] معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، موقع الوراق، www.alwarraq.com..

[11] لسان العرب، ابن منظور ، ج7، دار الفكر، بيروت– لبنان.

[12] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ج8، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط4، 1987م.